

اليسار الفلسطيني ما بين «الأسلوة» و «الأنجزة»!

حيدر عيد*

لإسرائيل وسياسة التطهير العرقي التي مارستها منذ تأسيسها، وبنيتها العنصرية، كما يتضح من تقرير الإسكوا^٣ الأخير. وهكذا أعيد تعريف القضية بشكل يتناغم مع أقصى ما يطرحه «اليسار» الصهيوني: دولتين لسبعين، مع التعااضي عن عنصرين رئيسيين في حق تقرير المصير: عودة اللاجئين وإنهاء الطابع العنصري للدولة العبرية.

وللترويج لهذه الفكرة، جرى ضخ كمية من الأموال المؤسسة في خزينة السلطة الوطنية تضمن شراء الولاءات وتضخيم الجهاز البيروقراطي المرتبط بها. كما تمّ تفريخ مجتمع «متأنجز» مواز لها، غير معاد لطروحاتها، يتميز بولائه لتنظيمات، كانت يسارية، وأصبحت خليطاً عجيباً من النيولبرالية ما-بعد-الحدائية والستالينية التفعّية! بمعنى أنّ فيروس أوسلو، استطاع أن يصيب العمل الوطني الفلسطيني بالعدوى بشكل عام، حيث تمت «أسلوة اليسار» من خلال عملية «أنجزة» قامت بالتعامل مع التراث الثوري الهائل الذي ميّز عقود الستينيات والسبعينيات وجزء كبير من الثمانينيات. وهكذا أصبح «اليسار» أيضاً يناضل من أجل إقامة بانتوستان على نمط المعازل العرقية سيئة الصيت في جنوب إفريقيا، مما يتناقض جذرياً مع الخلفية الأيديولوجية التي من المفترض أنّ هذا اليسار ينطلق منها.

وعاشت الضفة والقطاع خديعة الازدهار الاقتصادي النيولبراليّ التابع. فقد أصبح لبعض فلسطينيّ الـ ٦٧ حكومة، وميناء لم يُشغل مطلقاً، ومطار تشرف عليه إسرائيل، وأجهزة أمنية تحافظ على «الاستقرار» وتوظف كمّاً هائلاً من العاطلين عن العمل ومن الذين نشطوا ضدّ الاحتلال خلال سنوات الانتفاضة الأولى.^٤ وهذا ما يسميه الباحث الأمريكيّ آندي كلارنو «الأبارتهايد النيولبرالي».^٥

ما يهّمنا في هذا السياق هو ما صاحب ذلك من تدهور سياسيّ، وأيديولوجيّ، يعاني منه ما تبقى من «اليسار» الستالينيّ، أو «اليسار» الأوسلويّ «المتأنجز»، الذي بدأت ملامحه تتشكّل بعد العام ١٩٩٣،

مع شبه انعدام خيارات السلطة الوطنية الفلسطينية المدعومة من التيارات اليمينية العلمانية، وعلى رأسها حركة التحرير الوطني الفلسطيني- فتح، في الوصول إلى حلّ سياسيّ يؤدي إلى الاستقلال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وانزلاق حركة حماس في مستنقع المشروع السياسيّ الأوسلويّ من خلال مشاركتها في انتخابات المجلس التشريعيّ، وقبلها بحلّ سياسيّ^١ على أساس حلّ الدولتين (مع عدم الاعتراف بإسرائيل!)، يبرز السؤال المحوريّ عن دور ما تبقى من «اليسار» في طرح بديل ديموقراطيّ يتخطّى الواقع الزاهن، وثنائية «الأسلوة» و«الأسلمة»، وسقوطه في عمليّات «الأنجزة»، أي الصورة المعكوسة لاتفاقيات أوسلو العام ١٩٩٣.

تميّزت التجربة الأوسلوية سياسياً بالحديث عن المفاوضات كأدبج الطرق للوصول إلى حلّ سياسيّ للقضية الفلسطينية على أساس ما اتفق على تسميته «حلّ الدولتين»، أي من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة على (٢٢٪) من أرض فلسطين التاريخية، بجوار دولة إسرائيل بعد الاعتراف بها. وكانت منظمة التحرير قد اعترفت بحق إسرائيل في الوجود، في مقابل اعتراف الأخيرة ليس بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطينيّ، بل بمنظمة التحرير ممثلاً له.^٢ وتواتت اللقاءات والحوارات بين «الطرفين»، غير المتكافئين في القوة، من دون الأخذ بعين الاعتبار الطابع الكولونياليّ الاستيطانيّ

* محاضر في أدب ما بعد الاستعمار وما بعد الحدائه بجامعة الأقصى بغزة. قام بنشر أبحاث عن الدراسات الثقافية والأدب في عدد من المجلات والكتب، كما أنّه كتب الكثير عن الصراع العربيّ الإسرائيليّ. مستشار السياسات في الشبكة، شبكة السياسة الفلسطينية ومؤلف:

Worlding Postmodernism: Interpretive Possibilities of Critical Theory.

Roman Books. Countering The Palestinian Nakba: One State For All.

Noor Publishing.

استخدام الفواصل المعكوسة في سياق هذه المقالة يتم للتعبير عن اختلاف المؤلف مع التعريف السائد لكلمة يسار في فلسطين.

العشر (١٩٧٤) الذي أسس لفكرة «الحلّ المرحلي» ومن ثمّ «حلّ الدولتين» العنصريّ الذي يقوم على أساس الفصل بين السكّان في كيانين منفصلين بناءً على هويّتهم الإثنيّة-الدينيّة.⁷

وصاحب فترة ما بعد أوسلو تحولات اجتماعيّة وثقافيّة غاية في السليبيّة أثّرت تأثيراً مباشراً على قوى اليسار. وانعكس ذلك في غياب واضح لأدوات التحليل الطبقيّ المستمدّة من الماركسيّة، على صعيد المثال، باعتبارها أهمّ أدوات التحليل لدور العلاقات الاقتصاديّة-الاجتماعيّة، وعلاقه التبعيّة الاقتصاديّة بالكامل للاقتصاد الإسرائيليّ المهيمن في تغيير الوعي وإنتاج قيم وأنماط سلوك سياسيّة وأخلاقيّة مختلفة لم يسلم منها اليسار الستالينيّ.

وبقراءةٍ سريعةٍ لتحليلات الفصائل اليساريّة وبياناتها والقائمين عليها، يمكننا القول أنّه، وعلى الرّغم من الرصيد الثوريّ التاريخيّ الغنيّ لليسار، فإنّ مجموعات يمينيّة قامت باختطافه، مجموعات تتقاطع مصالحها مع المصالح الطبقيّة للنخبة السياسيّة الأوسلويّة، وتنصاع لشروط مموّلي المنظمات الأهليّة التي اختطفت القيادات والكوادر اليساريّة الفاعلة، وما صاحب ذلك من انحسار للوعي التقدّيّ الذي ميّز اليسار الفلسطينيّ تاريخيّاً، والأسوأ تبني تلك القيادات سياسات اقتصاديّة-اجتماعيّة مغرقة في نيوليبراليّتها أدت إلى انزياحات طبقيّة شملت تلك القيادات وبعض الكوادر التي تمّ رشوتها بوظائف مغرّية.

بمعنى آخر، مع تماهي مصالح القوى اليساريّة مع القوى الطبقيّة المهيمنة على صناعة القرار الفلسطينيّ، تمّ تغييب البعد الطبقيّ في تحليل العلاقات الاجتماعيّة السائدة. وبناءً عليه فقد غاب ما كان يسمّى «بالبعد الاجتماعيّ» في تحليل العلاقة مع المستعمر كون حالة التماهي التي تمر بها البرجوازيّة الفلسطينيّة المهيمنة مع المنظومة الاستعماريّة أصبحت تتحلّى بطابع بنيويّ، وتحوّل جزء منها إلى طبقة كومبرادوريّة وسيطة بين مجموعته المستعمرين والرأسماليّة «الوطنية» غير الأصليّة. ومع تحوّل مهامّ البرجوازيّة الوطنيّة، حليف اليسار، إلى وسيط سياسيّ مع النظام الاستعماريّ، تراجعت المهامّ التضالّيّة الاجتماعيّة لليسار كونه أصبح مرتبطاً بمصالح الطبقة المهيمنة على كلّ من السّلطة الوطنيّة ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة.

وبالتالي أصبح «اليسار المتأنّج» جزءاً من النخبة الفلسطينيّة المتكيّفة مع الواقع الاستعماريّ ما-بعد-الأوسلويّ وما أتتجه هذا الواقع من وعي زائف غلب المصالح الفرديّة الاستهلاكيّة على حساب الطبقات الكادحة التي يفترض أنّ اليسار يمثلها.

وبدلاً من مراجعة حساباتها وأسباب هزيمتها في انتخابات المجلس التشريعيّ العام ٢٠٠٦، من خلال عمليّة نقد ذاتيّ ضروريّة، راحت

والبعض يجادل أنّ ذلك كان قد بدأ مع الحوارات التي سبقت ومن ثمّ ترافقت مع مؤتمر مدريد للسلام العام ١٩٩١، حيث ترأس الوفد الفلسطينيّ الشخصيّة اليساريّة المعروفة، حيدر عبد الشافي.

لفهم الأسباب التي تقف خلف التدهور السريع لليسار الستالينيّ الفلسطينيّ، خصوصاً بعيد توقيع اتفاقيّات أوسلو، نحتاج للتدقيق لفهم مواقف اليسار المعلنة في فلسطين. فالنصريحات التي أدلى بها قادة عديدون توضّح أنّ الموقف الذي اتّخذته، كان الاصطفاف إلى جانب التيار اليمينيّ داخل حركة فتح، مع معارضة شكليّة، لم تتطوّر إلى خطواتٍ عمليّةٍ تخلق تحدياً ملموساً للواقع الذي أحدثته الاتفاقيّات. ويأتي ذلك كلّ، على الرّغم من الأجندة المغرقة في يمينيتها التي تبناها ذلك التيار في فتح، وتبنيّه، من خلال تشكيله العمود الفقريّ للسّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، سياسة مغرقة في نيوليبراليّتها، بالذات في المرحلة التي أُطلق عليها لقب «القياديّة». وما عدم اتّخاذ اليسار موقفاً عمليّاً ضاغطاً على السّلطة الوطنيّة ومواقفها المتكرّرة المتكرّرة لحق اللاجئين بالعودة، وموقفها الثابت من التنسيق الأمنيّ «المقدّس»، إلا أمثلة تشير إلى توجّه يمينيّ مسيطر على قّمة الهرم التنظيميّ لليسار الستالينيّ.

فمن أسوأ ما روّجت له ثقافة «السلام» الأوسلويّ السائدة هو «عدم واقعيّة» المطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى القرى والمدن التي طُهرت منها عرقيّاً العام ١٩٤٨، وبالتالي اختزال حق تقرير المصير، المكفول دوليّاً، في الجزء الذي احتلّ العام ١٩٦٧، وذلك من خلال تصنيف فكرة الاستقلال والتّهلّيل لها بطريقة ديمagogيّة ادّعت أنّها تمتلك إجماعاً فلسطينيّاً، وإن كان هذا الإجماع لا يشمل الشّئات ولا الـ٤٨..! والأخطر من ذلك وقوع النخب التنظيميّة المقاومة في هذا الفخ الأوسلويّ، حيث أنّ ما تبقى من اليسار الستالينيّ واليمين الدينيّ الفائز في انتخابات المجلس التشريعيّ، أي أحد مؤسسات السّلطة الوطنيّة الناتجة عن اتفاقيّات أوسلو، قد تبنت هذا الطرح الذي يختزل القضية الفلسطينيّة في إقامة دولة على، أو ضمن، حدود.

ولقد مرّ اليسار الفلسطينيّ بعمليّة «أسلوة» في الأربعين وعشرين عامًا الماضية، ذلك أنّ الانتهازيّة والمواقف اللامبديّة التي اتّخذها «اليسار» اليمينيّ في منظّمة التحرير تدل على التدهور التاريخيّ الذي وصل إليه، نتيجة قبوله الصّميّ باتفاقيّات أوسلو، على الرّغم من ادّعائه معارضتها. وفي الحقيقة، لم يعارض حزب الشعب اليساريّ الاتفاقيّات المذكورة، بل شرّعها، عندما قبل مناصب وزارية تقريباً في كلّ حكومة تشكّلت منذ تأسيس السّلطة الفلسطينيّة، بالذات تلك التي تبنت سياسة نيوليبراليّة فجّة تتعارض مع الحدّ الأدنى من حقوق الطبقات المسحوقة التي شكّلت الصّحيّة المباشرة لهكذا سياسات. كذلك فعلت الجبهة الديمقراطيّة، العقل المدبّر لبرنامج التّقاط

من القيادات اليسارية اختارت الانحياز الطبقي للفئة الحاكمة بشكل عام، وذلك في سياق عمليّة الانزياح الطبقي التي صاحبت عمليّة «الأسلوة» بشكل عام، وأدت إلى توسيع الفجوة الطبقيّة الهائلة بين أغلبيّة مطحونة لا تجد من يمثلها، وأقلبيّة تمتلك القرار السياسيّ ومفاتيح الاقتصاد التّابع، كما يتّضح من (بروتوكولات باريس)، الملحق الاقتصاديّ لاتّفاقيّات أوسلو. من اللافت للنظر في هذا السياق، أنّ غالبيّة قيادات مؤسّسات «الأنجزة»، في كلّ من الصّفة وقطاع غزة، ينتمون تاريخياً لفصائل «اليسار» السّتالينيّ.

من أكثر ما يثير التّساؤلات المؤلمة فكرياً في الوقت الرّاهن، هو خوع «اليسار» السّتالينيّ «المتأنجز» لثنائيّة الأمر الواقع، أي ثنائيّة فتح وحماس، وتخليه عن تمثيله العمليّ للطبقات الكادحة. والأسوأ عدم قدرته على طرح رؤية نقدية عمليّة لذلك، بل المناكفة السفسطائيّة عن أهميّة الحفاظ على الثّوابت والوحدة وحماية أبناء الشّعب الفلسطينيّ... إلخ، دون اتّخاذ أي خطوات عمليّة تحدّي من يُضعف هذه الثّوابت ويعاقب الشّعب بمكوناته الثّلاث، بالذّات سكان القطاع المحاصر.

يرى الخطاب السياسيّ السّائد في فلسطين انفاق أوسلو، ومؤسّسة السّلطة الفلسطينيّة النابعة عنه، على أنهما المسار السياسيّ الوحيد المؤدّي إلى دولة فلسطينيّة؛ وقد فقد هذا التّحليل الإيمان بقدرّة الشّعب الفلسطينيّ على خلق واقع موضوعيّ جديد، ويعتمد بدلاً من ذلك، على كرم الولايات المتّحدة، والاتّحاد الأوروبيّ والانظمة العربيّة الرّجعيّة للوصول إلى هذه الدّولة السراب. إذا لم يكن اليسار الفلسطينيّ قادراً على تطوير برنامج ثوريّ بديل وهيكليته، والتّخلص من خرافة حلّ الدّولتين، وتثوير وتطوير برامج اجتماعيّة تتخطّى المصالح الطبقيّة الضيّقة للقيادات «المتأنجزة» وتلك المرتبطة بوظائف تحدّد من قدرتها على الإبداع التّقديّ الخلاق، فعلياً أن نعلن وفاته.

إنّ الصراع الاجتماعيّ في فلسطين يأخذ منحىّ حاداً، بالذّات بعد الاتّقسام الحاد بين الصّفة الغريبيّة وقطاع غزة. وما يلفت النّظر في هذا السياق هو الغياب الملحوظ «للّيسار» وعدم ارتقائه للدّور المنوط به تاريخياً. وهنا يكمن خطر «الأنجزة» التي لا يمكن بأيّ شكل من الأشكال فصلها عن «الأسلوة»، بمعنى أنّ الظّاهرتين مرتبطتين ارتباطاً عضويّاً لا يمكن التّعامل مع إحدهما دون التّطرق للأخرى. وهذا بدوره مرتبط بتخليّ اليسار عن برامجه الأيديولوجيّة، ومن ثمّ انحيازه لليمين العلمانيّ لأسباب طبقيّة.

وعليه فإنّ اليسار الفلسطينيّ في أمس الحاجة لتقدير تحليل جدليّ للواقع الحاليّ في فلسطين، وكذلك برنامجه البديل، والأدوات النّضاليّة المناسبة بعيداً عن الشّعارات التي تتناسب مع مراحل تاريخيّة سابقة.

القوى اليساريّة تحاول السّيطرة على امتيازات هنا وأخرى هناك. ونجحت أوسلو بتفريغ اليسار من مضمونه وبرنامجه الثّوريّ، كنتاج لارتباطه بالسلطة نفسها، وبسبب مرجعيّته السّتالينيّة التي توارثها عن ارتباطه بالاتّحاد السوفيتيّ والمعسكر الشّرقيّ إبان الحرب الباردة. وقد شكّل سقوط الاتّحاد السوفيتيّ بداية سقوط مواز لليسر الفلسطينيّ لم يستطع تخطيه حتّى اللحظة.

وهذا ما أعنيه «بالأسلوة اليسار»، أي خليط من الفساد والاتّجار بالمبادئ الثّوريّة والشّعارات الرّثانة، دون التّقدم ببرنامج نضاليّ عمليّ يتحدّى الأيديولوجيا الثّيولبراليّة السّائدة، ويدافع عن حقوق الطبقات الشعبيّة الكادحة التي لجأ العديد من أبنائها وبناتها لتأييد التّيارات اليمينيّة الدّينيّة كما أظهرت نتائج انتخابات العام ٢٠٠٦، وقبلها انتخابات المجالس البلديّة، وأخرها انتخابات مجلس طلاب جامعة بيرزيت للعام ٢٠١٧، أكثر جامعات فلسطين ليبراليّة وعلمايّة.

والحقيقة أنّه بدلاً من أن يوجه اليسار طاقاته لمحاربة نتائج اتّفاقيّات أوسلو الثّيولبراليّة، وجميع قواه في جبهة موحدة على أساس برنامج اجتماعيّ تنمويّ، وبدلاً من الاستفادة من نتائج انتخابات المجلس الثّوريّ العام ٢٠٠٦، على أساس أنّها رفض كاسح لهذه الاتّفاقيّات وملاحقها الاقتصاديّة (بروتوكولات باريس)، وبرنامجه الاجتماعيّ الذي أدّى إلى زيادة نسب الفقر والبطالة بدرجة غير مسبوقة، وبدلاً من أن يتعلم من أخطائه وفشله في إيجاد البديل الصّوريّ لقوى اليمين الفائزة، يصرّ على اتّباع وسائل غير ديمقراطيّة سياسياً واجتماعياً، ووسائل تعيد تدوير التّهج اليمينيّ العلمانيّ الحاكم، و لكن من خلال «أنجزة» النّضال الفلسطينيّ.

لم يرتق اليسار الفلسطينيّ، في هذه المرحلة المحوريّة، إلى مستوى المهمة التاريخيّة الملقاة على عاتقه: تلك المهمة التي يجب أن تتخذ من المقاومة والديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة أعمدة للنّضال الفلسطينيّ من أجل الحرّيّة والعدالة والمساواة. لا شك أنّ عجزه عن تخطّي الوضع الرّاهن، أو تحدّيه، والتكيّف مع الوقائع الجديدة هو نتاج العبء الثّقيل لميراث السّتالينيّة الذي ما زال يكتّم أنفاسه. وهنا تبرز أهميّة تعلّم الدروس الأمميّة، بالذّات من يسار أمريكا اللاتينيّة ومن الحركات الاجتماعيّة البارزة في الغرب ودول العالم النّامي، من جنوب إفريقيا إلى الهند.

ومع «أسلوة» النّضال الفلسطينيّ، تميّزت «الأنجزة» باستهداف «اليسار» من حيث، كما أسلفنا تفرغ من تراثه الثّوريّ، وأيضاً تخليه عن دوره التّمثيليّ للطبقات الشعبيّة الكادحة، تلك الفئات التي تدفع ثمناً باهظاً نتاج عمليّة نيولبرلة الاقتصاد الفلسطينيّ. وبدلاً من التّصدي للتّوحش الرأسماليّ الطّيفيّ نيابة عن الطبقات الاجتماعيّة المهمّشة، بالذّات في المخيمات الفلسطينيّة، فإنّ العديد

تعتبر مؤسسة روزا لوكسمبورغ واحدة من أكبر مؤسسات التعليم السياسي في جمهورية ألمانيا الفدرالية. تشكل مؤسسة روزا لوكسمبورغ منبرا للنقاش والتفكير النقدي حول البدائل السياسية، كذلك مركزا للأبحاث للتنمية الاجتماعية التقدمية. وترتبط بشكل وثيق مع حزب اليسار الألماني (دي لينكه). وفي هذا السياق دعمت مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الاقليمي فلسطين شركاء فلسطينيين منذ العام ٢٠٠٠، وعمدت الى تأسيس مكتبها الاقليمي في رام الله العام ٢٠٠٨. وحاليا، يتولى المكتب التعاون في مشاريع مع شركاء في الضفة الغربية، القدس الشرقية وفي قطاع غزة، كذلك في الأردن.

الأوراق الفلسطينية هي مجموعة من التحليلات ووجهات النظر ذات العلاقة، تنشرها مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الاقليمي فلسطين بين الفينة والأخرى. ومحتواها هو من مسؤولية الباحث/الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الاقليمي فلسطين
المسؤول العام: أوتو بوك
عمارة الوعد، شارع المبعدين، البيرة / رام الله، فلسطين
تلفون: ٣٠ ٣٨ ٢٤٠ (٢) ٩٧٢ +
فاكس: ٨٠ ٣٩ ٢٤٠ (٢) ٩٧٢ +
E mail: info@rosaluxemburg.ps
www.rosaluxemburg.ps
https://www.facebook.com/rifpal

وكنت سابقاً قد طرحت أن مبدأ «الانسحاب من المشاركة»^٩ يحتاج استعادة قوته الأيديولوجية التي يتم الرّعم أنها فُقدت. فالانسحاب من المشاركة يعني الطعن في شرعية النظام السائد حالياً، كما تعني طرح بدائل/إمكانيات أخرى. فالمشاركة بالترشيح تعني إضفاء الشرعية لأسباب براغماتية. والرّعم أن انتخابات المجلس التشريعي، تعبير عن التعددية هو تزوير أيديولوجي فح، فالتعددية لا تستثني أفكاراً مهما كانت، وبالتالي لا تستثني ثلثي الشعب. كما أن ذلك ينطبق على المشاركة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية شبه المجمدة، التي تحتاج إلى إعادة بناء لتكون ممثلاً حقيقياً لكل فئات الشعب الفلسطيني وقواه الفاعلة دون استثناءات.

يستطيع المرء أن يفهم عجز التيارات الدينية البيمية عن طرح بديل ثوري، لعجزها الفكري وبنيتها الأيديولوجية الإقصائية. ولكن، على القوى الديمقراطية أن تكون قادرة على طرح هكذا بديل، بعيداً عن مكاتب السلطة والأجهزة ومؤسسات «الأنجزة».

- 1 <http://hamas.ps/en/post/678/a-document-of-general-principles-and-policies>
- 2 <http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/mfadocuments/yearbook9/pages/107%20israel-plo%20mutual%20recognition-%20letters%20and%20spe.aspx>
- 3 <http://www.alternet.org/grayzone-project/un-report-israel-apartheid-archived>
- 4 Tartir, Alaa. "The Palestinian Authority Forces: Whose Security Is It Anyway?" <https://al-shabaka.org/briefs/palestinian-authority-security-forces-whose-security/>
- 5 Clarno, Andy. (2017). *Neoliberal Apartheid: Palestine/Israel and South Africa After 1994*. The University Of Chicago Press.
- 6 Elgindy, Khaled. "The End of 'Fayyadism' in Palestine." <http://www.thedailybeast.com/the-end-of-fayyadism-in-palestine>
- 7 <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3789>
- 8 Eid, Haidar. "Declaring an Independent Bantustan." <https://al-shabaka.org/commentaries/declaring-an-independent-bantustan/>
- 9 Eid, Haidar. "Dis-Participation as a Palestinian Strategy." <https://al-shabaka.org/commentaries/dis-participation-as-a-palestinian-strategy/>